الإثنين ١٨ شوّال ١٤٤٧ هـ - 6 أبريل 2026 م

أخبار النافذة

أسطول الصمود التونسي يستعد لقافلة جديدة لإعمار غزة تهديد إسرائيلي باغتيال "نعيم قاسم" وتحذيرات من إطلاق حزب الله 200 صاروخ يوميًّاأبو عبيدة: قانون إعدام الأسرى وإغلاق الأقصى لن يمر مرور الكرام (فيديو) قيود جديدة على المصريين في الإمارات تضع العمالة تحت الضغط وتعري الصمت الرسمي المصري مقذوفات تضرب ميناء خورفكان في الإمارات تشكيل لجان الأعلى للثقافة يفتح ملف معايير الاختيار وشيخوخة الإدارة وتغلغل شبكات النفوذ صاروخ إيراني يهدم مبنى في حيفا ويقتل إسرائيليين كاشفا ثغرات بالدفاعات الإسرائيلية مصرع سائق وإصابة 3 في تصادم حامبو ونقل بالصحراوي السريع

Submit

Submit

- الرئيسة
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسة » تقارير

قيود جديدة على المصريين في الإمارات تضع العمالة تحت الضغط وتعري الصمت الرسمي المصري

الاثنين 6 أبريل 2026 07:00 م

تعيش أوساط العمالة المصرية في الإمارات منذ الحرب الإيرانية على وقع شكاوى متزايدة من تعثر معاملات ترتبط بتجديد الإقامات وإصدار تصاريح العمل الجديدة، خصوصًا داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يزداد ثقل هذه الأزمة لأن الجانب المصري لم يخرج حتى الآن بموقف واضح يفسر ما يجري أو يضع إطارًا معلنًا لحماية العمالة أو حتى لتوصيف المشكلة بدقة. وفي المقابل، تواصل الإمارات رسميًا الدفع بسياسات التوطين وتوسيعها على الشركات الخاصة، ما يجعل أي تضييق إداري غير معلن على المصريين قابلًا للفهم داخل سياق أوسع يعيد ترتيب سوق العمل الخليجي على حساب العمالة الوافدة الأقل قدرة على التفاوض.

ارتباك إداري يضرب المصريين في الشركات الصغيرة

بدأ الترقب الحاد عندما تحدثت روايات متطابقة عن تعطل طلبات تخص المصريين في منشآت يقل عدد عامليها عن 50 فردًا، وهي الفئة الأكثر هشاشة في سوق العمل الخاص. ويزداد الإرباك هنا لأن وزارة الموارد البشرية والتوطين ما زالت تعرض على موقعها الرسمي خدمات إصدار تصريح عمل جديد من الخارج، وكذلك خدمات التصاريح المؤقتة وتجديد العقود، من دون إعلان منشور يخص المصريين تحديدًا.

ثم يتسع الشك عندما يُربط هذا التعثر بفئة الشركات الصغيرة، لأن الإمارات تطبق أصلًا سياسات توطين معلنة بحسب حجم المنشأة والقطاع. فقد بدأت الوزارة منذ 2 يناير 2024 تنفيذ قرار يفرض على أكثر من 12 ألف شركة تضم بين 20 و49 عاملًا في 14 قطاعًا اقتصاديًا توظيف مواطن واحد في 2024 وآخر في 2025، بينما تستمر نسب التوطين السنوية على الشركات التي تضم 50 عاملًا فأكثر.

وفي هذا السياق، يقدم شتيفن هرتوغ، الباحث في قضايا سوق العمل الخليجي والإصلاح العام في المنطقة، تفسيرًا مهمًا لما يجري، إذ يركز عمله البحثي على انقسام أسواق العمل الخليجية بين المواطنين وغير المواطنين وبين العام والخاص. وتفيد دراساته بأن سياسات إعادة هيكلة السوق لا تُطبَّق عادة بصورة متساوية، بل تُحمَّل كلفتها أولًا على الفئات الأضعف داخل القطاع الخاص، وهو ما يفسر هشاشة وضع المصريين في المنشآت الصغيرة.

التوطين المعلن يفسر جزءًا من الأزمة ولا يبرر الغموض

بعد ذلك، يصبح من الصعب فصل ما يواجهه المصريون في الإمارات عن مشروع التوطين الذي تتباهى به السلطات رسميًا. فالموقع الاتحادي للحكومة يوضح أن الشركات التي تضم 50 عاملًا فأكثر مطالبة بزيادة توظيف المواطنين بنسبة 2% سنويًا في الوظائف المهارية حتى 2026، بينما وسعت الوزارة بالفعل هذه السياسة لتشمل شريحة من الشركات الأصغر في قطاعات محددة.

لكن هذا التفسير الرسمي لا يحل المشكلة الأساسية، لأن التوطين بوصفه سياسة معلنة يختلف عن تعليق غير معلن أو تعطيل انتقائي يطول جنسية بعينها. وهنا يظهر الخلل السياسي والإداري معًا، إذ تترك الدولة المضيفة السوق يتعامل مع المصريين عبر إشارات مبهمة،

بينما تلتزم القاهرة الصمت، فلا تنفي رسميًا، ولا تعلن احتجاجًا، ولا تشرح للعمال ما إذا كانوا امام إجراء مؤقت ام تحول دائم.

وفي هذا الإطار، تشـرح فرانسواز دو بيل إير، الباحثة البارزة في برنامج أسواق العمل والهجرة والسكان في الخليج، أن دول الخليج تمضي نحو نموذج يوسع الفرص أمـام المسـتثمرين والمهنيين الأـعلى مهـارة، لكنه يترك العمـال الأقـل مهارة وذوي الأوضاع الأضـعف خارج دوائر الحماية والاندماج. وتضيف في دراستها المنشورة في ديسمبر 2024 أن إصلاحات الهجرة والعمل في الخليج انتقائية، وأنها قد توسع فجوات الحقوق بين الفئات الوافدة بدل أن تزيلها.

وبسـبب هـذه الانتقائيـة، تبدو العمالة المصـرية في الشـركات الصـغيرة معرضة أكثر من غيرها للضـغط، لأن هذه الشـريحة تقع عند تقاطع التوطين والكلفـة المنخفضـة وضـعف الحمايـة. كما أن العمالـة المصـرية لم تعـد تتمتع تلقائيًا بالمكانـة نفسـها التي احتفظت بها لعقود في أسواق الخليج، بل باتت تنافس داخل بيئة تعيد ترتيب الأولويات بين المواطن المحلي والعامل الوافد والمهني عالي المهارة.

امتداد القلق إلى الخليج يضاعف كلفة الأزمة على مصر

ثم انتقلت المخاوف من حـدود الإمارات إلى سؤال أكبر يتعلق باتساع الضـغوط على المصـريين في الخليـج كله. فالسـعودية تواصل برامج السـعودة وتصـنيف تصاريح العمل بحسب المهارة، وتربط جزءًا من إصلاحاتها بزيادة توظيف المواطنين، بينما تتجه الكويت هي الأخرى إلى تشديدات تمس أوضاع الأجانب في إطار مراجعات أوسع لسوق العمل والجنسية والإقامة. وهذا السياق الإقليمي يمنح الشكاوى الواردة من الإمارات وزنًا أكبر.

ويكتسب هـذا القلق بعـدًا اقتصاديًا مصـريًا مباشـرًا، لأن تحويلات العاملين بالخارج تمثل أحـد أهم مصادر النقـد الأجنبي للقاهرة. وقـد أعلن البنك المركزي المصري في يونيو 2025 أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج قفزت إلى 29.4 مليار دولار خلال أول 10 أشهر من السنة المالية 2024-2025، قبل أن تتحدث بيانات لاحقة عن مسـتويات قياسـية أعلى. ولذلك فإن أي اضطراب واسع في أوضاع العمالة بالخليج لا يصيب الأفراد وحدهم، بل يضغط على اقتصاد يعتمد على هذه التدفقات بقوة.

وفي هـذا الموضـع، يلفت مـارتن هفيـدت، البـاحث في التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في دول الخليـج والأسـتاذ السـابق في جامعـة زايد بالإمـارات، إلى أن اقتصـادات الخليـج تتحرك منـذ سـنوات داخل مسار تنويع اقتصادي وإصـلاح مؤسسـي يعيـد ترتيب سوق العمل ومصادر الدخل. وتفيد أعماله بأن هذه التحولات لا تبقى نظرية، بل تنعكس على سـياسات الاسـتخدام والاستقدام وعلى موقع العمالة الوافدة داخل النموذج الاقتصادي الجديد.

ومن ثم، فإن الحديث عن توجهات مشابهة في السـعودية والكويت لا يبدو مجرد مبالغة صـحفية، بل يتسق مع البيئة الإقليمية التي تدفع نحو إحلاـل المواطنين، أو على الأقـل تقليص الاعتمـاد على الوافـدين في قطاعات بعينها. غير أن الفارق الجوهري هنا هو أن الحكومات الأخرى تعلن أدواتها غالبًا بوضوح أكبر، بينما يظل ملف المصريين في الإمارات معلقًا بين الإجراء العملي غير المفسر والبيان الرسمي الغائب.

وبينما يستمر هذا الغموض منذ مارس، تبقى الشركات الصغيرة الأكثر تضررًا، لأن تأخر المعاملات فيها قد يتحول سريعًا إلى مخالفات إقامة أو خسارة فرص عمل أو اسـتبدال بجنسـيات أخرى. كما أن استمرار الصمت الرسمي المصري يضاعف الخطر، لأنه يترك مئات الآلاف من الأسـر والمهنيين أمـام أزمـة مفتوحـة بلاـ خريطـة واضـحة، في وقت يتغير فيه سوق العمـل الخليجي بسـرعة ولا ينتظر من يتأخر عن حجز موقعه.

وفي المحصـلة، لا تبدو القضـية مجرد مشـكلة إجرائية عابرة، بل تبدو اختبارًا سياسـيًا واقتصاديًا لطريقة إدارة ملف المصـريين في الخارج. فإذا كانت الإمارات تمضي في إعادة صياغة سوقها وفق أولويات التوطين والمهارة، فإن القاهرة مطالبة بأن تواجه ذلك بوضوح لا بالصمت. لأن العامل الـذي يتعطل تجديـد إقامته لا يحتاج خطابًا عامًا، بل يحتاج دولـة تعرف ما يجري وتقول ما تعرفه وتـدافع عنه قبل أن يُـدفع خارج السوق بهدوء.

تقارير

تدويل "حرب هرمز" هدف ترامب للفكاك من التكلفة العسكرية والاقتصادية لأمريكا
الاثنين 16 مارس 2026 08:30 م

تقارير

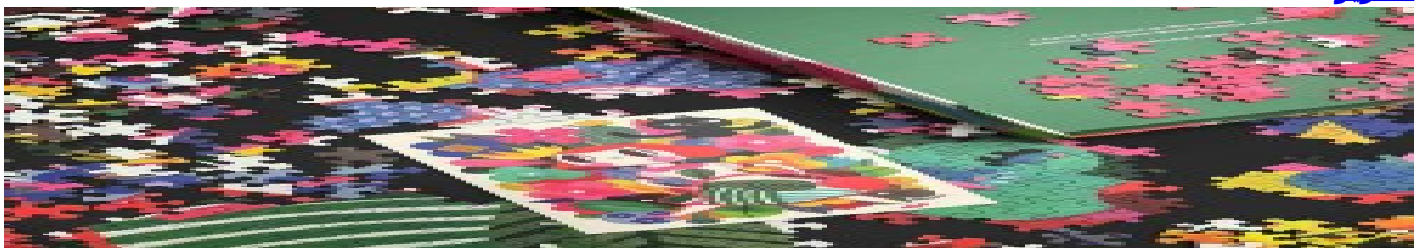

سونس || فوائد البازل للصحة النفسية في ثقافة اللهاث المستمر
الأحد 8 فبراير 2026 05:00 م

مقالات متعلقة

ق فارملا عطق دض تاغلابـ ىلإ قلعم ريوطت عورشم نم ..ريجهت طخمو يريخ فقو نيب "يابطبط فقو" لينم

منيل "وقف طبطباي" بين وقف خيري ومخطط تهجير.. من مشروع تطوير معلق إلى بلاغات ضد قطع المرافق

طسولأا قرشلابـ ضرلأا يف "لئارسإ قح" لوح نلاداجتي باكاه كيامو نوسلراكـ ركاذ || تسوب نطنشاو

واشنطن بوست || تاكر كارلسون ومايك هاكابي يتجادلان حول "حق إسرائيل" في الأرض بالشرق الأوسط

نددلأاو رصمو ايكرتو لئارسإ نيب تاقلاعلا عيبطتل ةيكيرمأ ةطاسو || تونرحأ توعيدب

يدبعوت أحرنوت || وساطة أمريكية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا ومصر والأردن

رصم تلاق اذام ..لئارسإب يكيرمألا ريفسلا تاحيرصت نم ةيبرع بضغ ةجوم .."تارفلا ىلإ لينلا نم"؟

"من النيل إلى الفرات".. موجة غضب عربية من تصريحات السفير الأمريكي بإسرائيل.. ماذا قالت مصر؟

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-

-
-
-
-
-

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©